ثالثا : تصنيف نظام المعلومات وأنواعه

إن تصنيف نظام المعلومات في المؤسسة يمكن أن يأخذ عدة معايير، منها معيار الدعم الذي يقدمه لمستويات التسيير أو الأهداف الوظيفية للنظام في المؤسسة، أو معيار التخصص، لكن غالبية المختصين في المجال يصنفون نظام المعلومات إلى نظم معلومات مستويات التسيير(المستويات التنظيمية أو الإدارية)، ونظم المعلومات الوظيفية حسب وظائف المؤسسة وفيما يلي سوف نتناول التقسيمين بشيء من التفصيل.

01: نظام المعلومات حسب المستويات التنظيمية والوظيفية

يجمع الباحثين على وجود ثلاث مستويات تنظيمية رئيسية في المؤسسات المتوسطة والكبيرة، تشرف على تسييرها والتنسيق بين مختلف وظائفها التقليدية المعروفة(إنتاج ، تسويق مالية ومحاسبة، موارد بشرية).

01 نظام المعلومات حسب المستويات التنظيمية: إن غالبية المنظمات والمؤسسات الحديثة تتكون من ثلاث مستويات تسييرية أو تنظيمية كما يسميها البعض، المستوى التشغيلي، المستوى التكتيكي (الإداري)، المستوى الاستراتيجي، ويرتبط كل مستوى منها بتشكيلة من نظام المعلومات التي تعمل على ضمان حاجة المسيرين في المستوى المعني للمعلومات، التي تساعد في اتخاذ القرارات الروتينية المبرمجة وشبه المبرمجة والاحتمالية ،والشكل الموالي يوضح نموذج المستويات الثلاثة للتسيير والأنواع الرئيسية لنظام المعلومات المرتبطة بها.

الشكل رقم(08): نظام المعلومات ومستويات التسيير

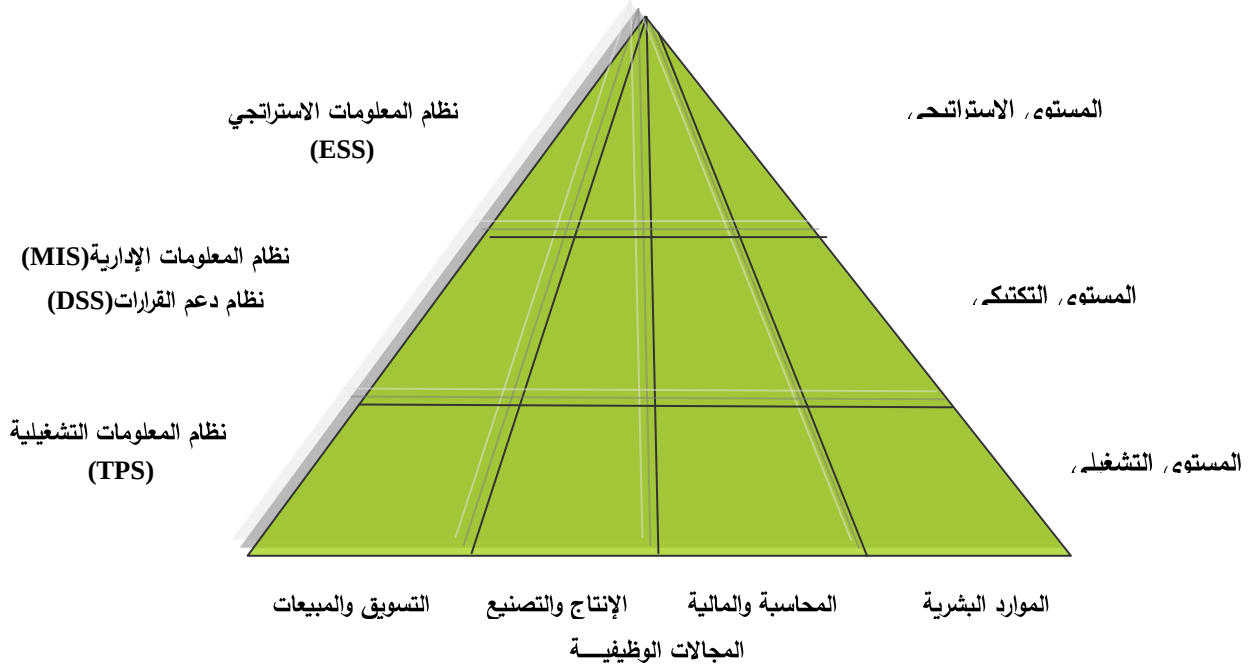

Source: Kenneth laudon et Jane Laudon, Management des systèmes d'information, Pearson Education ,France 9em édition 2006 ,P 41

ما يلاحظ في الشكل السابق أن مستويات التسيير في المؤسسة ارتبطت بأربعة أنواع رئيسية من أنظمة المعلومات، تعمل وتتكامل في تأدية وظائفها بما يخدم كل المؤسسة، كما أن كل نوع منها يمثل حزمة (مجموعة) من الأنظمة المرتبطة بتقنيات متطورة تعمل في نفس المجال مما يعني أن هذه الأنواع لا تمثل كل نظم المعلومات في المؤسسة، ولكن تمثل فقط العناوين الكبرى لها التي من خلالها يمكننا التمييز بينها.

02- نظم المعلومات حسب الأهداف الوظيفية:

هناك معيار آخر قسمت من خلاله نظم المعلومات حسب الأهداف الوظيفية لكل نظام منها نظم دعم الإدارة (التسيير) ونظم دعم العمليات (أنشطة المؤسسة)[38] كما هي في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): نموذج O'Bnen لتصنيف نظم المعلومات

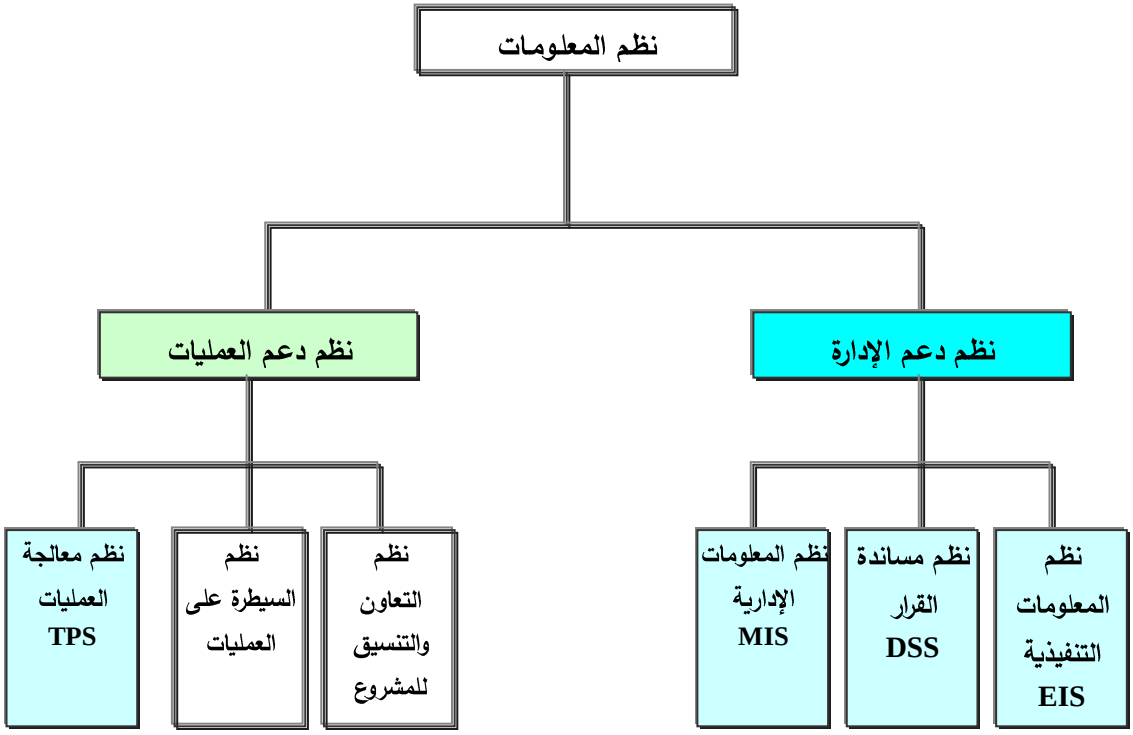

المصدر : سعد غالب ياسين أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات مرجع سابق

نلاحظ أن النموذج قسم نظم المعلومات إلى قسمين، قسم يعنى بوظائف المسير ويضم ثلاثة أنواع رئيسية (MIS,DSS,EIS) على اعتبار أنها وجدت أصلا لتقديم الدعم للمسيرين في مختلف المستويات لذا اعتبرها صاحب النموذج فئة تختلف عن بقية النظم، في حين نجد تلك الداعمة لأنشطة المؤسسة أو المستوى التشغيلي تتمثل في نظام معالجة العمليات (TPS) ونظام تخطيط الموارد(MRP) وغيرها من نظم التشغيل والعمليات، هذا التقسيم فصل بين وظائف المسير و نشاطات المؤسسة في حين أن التسيير ينصب على تحسين نشاطات المؤسسة.

من جهة أخرى في الوقت الحالي هناك بعض أنماط من نظام (TPS) تستطيع أن تقدم الدعم لمختلف المستويات التنظيمية في المؤسسة بحيث تتعدى مستوى التشغيل والعمليات، كما أن هناك علاقة ترابط بين نظام معالجة المعاملات ونظام المعلومات الإدارية (MIS) الذي يعتبر مخرجات(TPS) مدخلات له، لذا نجد أن هذا التصنيف لنظم المعلومات غير جامع لكل أنواع النظم التي تخدم نشاطات المؤسسة.

03- نظم المعلومات حسب وظائف المؤسسة:

تعد نظم المعلومات الوظيفية نظم فرعية للمؤسسة حيث تتولى توفير البيانات والمعلومات المفصلة عن كل نشاط من أنشطة الوظيفة المعنية، ومن بين نظم المعلومات الوظيفية المعروفة نجد، نظام المعلومات التسويقية، نظام المعلومات الإنتاجية، نظام المعلومات المحاسبية، نظام المعلومات للموارد البشرية، ويختلف عددها حسب نشاط وحجم المؤسسة، وتمتاز بالتخصص الدقيق، الذي يستوجب مراعاة خصوصية كل وظيفة في مجال التجهيزات والبرمجيات المتطورة التي تكون في الغالب جد متخصصة تفيد فقط الوظيفة المعنية.

حيث أن البرامج والتطبيقات التي تخص الجانب المالي (المحاسبة) لا تنتج معلومات مفيدة لوظيفة الموارد البشرية أو الإنتاج، أو التسويق، ونفس الشيء ينطبق على بقية الوظائف فكل وظيفة تنتج ما تحتاجه من المعلومات بصفة مستقلة عن بقية الوظائف، وهو ما يعني عدم قدرتها على توفير الرؤية الكاملة المؤسسة.

لذا فإن تبني مثل هذه التقسيمات في المؤسسة يقتضي وجود أنظمة معلومات تنسق بين مختلف الوظائف، وتعطي التكامل بين الوظائف واحتياجات المسيرين من المعلومات لكل المؤسسة وفي مختلف المستويات التنظيمية،وتمتاز نظم المعلومات الوظيفية بما يلي:[39]

- – أنها تصلح أكثر في المؤسسات التي تتبني الهيكل التنظيمي على أساس الوظائف.
- – أنها نظم متخصصة تتألف من عدة نظم يدعم كل منها نشاط وظيفي محدد.
- – تتكامل التطبيقات داخل النظام الوظيفي (نتيجة التخصص) لتعطي نظام مستقل تماما.
- – يمكن أن تتفاعل نظم المعلومات الوظيفية مع بعضها، من خلال تقاطع مستويات تنظيمية وأقسام مختلفة لتعطي نظام يخدم كل المؤسسة مثلا حالة المخزونات.
- – تدعم المستويات الإدارية كما تدعم الأنشطة الوظيفية.

لكن ما يعاب عليها أنها أنظمة منفصلة تعمل باستقلالية، والأنظمة المنفصلة غير فعالة، حيث تتكرر العمليات في كل وظيفة وبطرق تخدمها بصفة منفردة ، مما يؤدي إلى تضارب البيانات والمعلومات بين مختلف المصالح والمستويات.

أيضا نتيجة التخصص الدقيق للأنشطة داخل كل وظيفة فإن الاستثمار في مجال البرمجيات والتطبيقات المختلفة يكون مكلف ولا يخدم كل المؤسسة، لاعتبارات منها التطور التكنولوجي في مجال أكثر من المجالات الأخرى من جهة، والاستعمال المحدود (الوظيفي) للبرمجيات من جهة ثانية، ولكون المعلومات مصدر قوة

وسلطة يظهر احتكار المعلومات بين الأقسام والوظائف داخل المؤسسة، مما يشكل عائق أمام الاستفادة منها بشكل كبير.

ومن خلال ما سبق يمكن إعطاء تصور بسيط لنظم المعلومات الوظيفية قد تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وقد تكون هناك بعض الأنشطة غير مذكورة .

الشكل رقم (10): مثال على نظم المعلومات الوظيفية

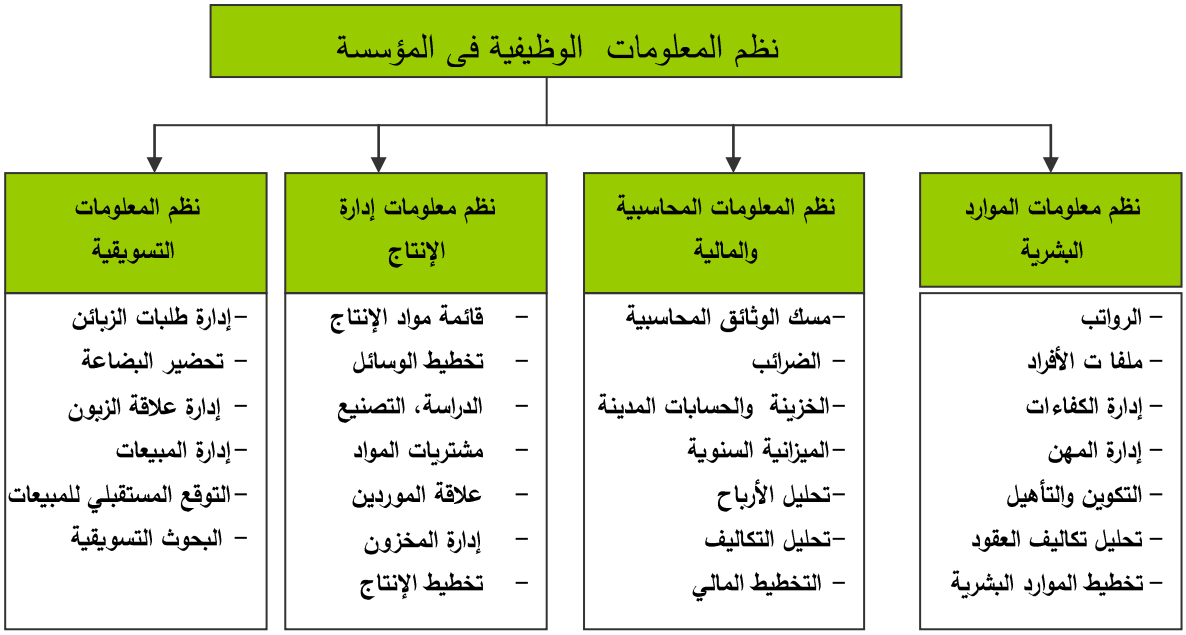

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على:– سعد غالب ياسين، أساسيات نظم المعلومات الإدارية، مرجع سابق ص94 وعلي مصطفى، نظم المعلومات وإدارة المؤسسات مرجع سابق، ص 159

لذا فإن نظم المعلومات الحديثة تقوم على التكامل البنيوي والوظيفي، وهذه النظم تعرف باسم نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP)[40] التي تتولى مهمة تحقيق التكامل بين المستوى الوظيفي والتنظيمي بما يضمن التخطيط السليم وتوزيع الموارد داخل المؤسسة لتكون أكثر فعالية، هذه النظم يجمع المختصون على أنها تتكون من الأنواع الرئيسية التي نوردها في النقاط الموالية.

02: الأنواع الرئيسية لنظام المعلومات

تتكون نظم المعلومات التي تعمل على تلاحم وظائف المؤسسة مع مستويات التسيير من أربعة أنظمة رئيسية هي:

أولا:- نظام معالجة المعاملات(TPS)Transaction Processing Systems

يعتبر نظام معالجة المعلومات TPS تطبيقا أساسيا من تطبيقات نظام المعلومات المحوسبة حيث يرتبط بالمستوى التشغيلي للمؤسسة، ويقوم بتسجيل وخزن كل المعاملات والأنشطة الروتينية اليومية الناتجة عن القرارات المبرمجة، حيث يعالج الآلاف من المعاملات التي تتم يوميا على مستوى، الإنتاج، التسويق، المالية ،الموارد البشرية، ويقدمها في شكل تقارير تساعد المسيرين في الخط الأمامي للمؤسسة على مراقبة الأوضاع الداخلية لها.

كما يسعى إلى تزويد نظام المعلومات الإدارية (MIS) بما يحتاجه من بيانات، و يعتبر الحدود بين المؤسسة ومحيطها لكونه حلقة الوصل بينها وبين الزبائن والموردين والمخازن والإدارة وكل المؤسسات والأشخاص الذين تربطهم علاقات معها، وبالتالي يعتبر عمل(TPS) بصورة سليمة من الأمور التي يجب الحرص عليها لتجاوز كل أسباب الفشل في استقبال المدخلات التي تنعكس على بقية الأنظمة، حيث تعتبر مخرجاته مدخلات لنظم أخرى منها نظام مستودع البيانات (Data Werehousing System)، ونظام إدارة قواعد البيانات(Database Management System) ويمتاز (TPS)بأنه[41]:

- يعالج كمية كبيرة من المعلومات.
- من المنتجين الرئيسين للمعلومات بالنسبة للنظم الأخرى في المؤسسة.
- يتوفر على طاقة تخزين كبيرة ويقدم الدعم للأنظمة الأخرى.
- تكون مصادر بياناته في غالب الأحيان داخلية.
- السرعة الفائقة في المعالجة بأساليب رياضية وإحصائية.
- معالجة البيانات في الغالب تاريخية وبياناته تفصيلية ودقيقة ومتكاملة.
- يغطي كل نشاطات المؤسسة الروتينية(الإنتاج، التسويق ، المحاسبة ، الموارد البشرية..الخ).

ومع تطور الأعمال في المؤسسات وزيادة سرعة المتغيرات الداخلية والخارجية وشدة المنافسة، لم يعد التسجيل الالكتروني للمعاملات هو المشكل بالنسبة للمسيرين، بل البحث عن تحليل وفهم مختلف العلاقات وتقديم نتائج تحليل الكم الهائل من البيانات في شكل معلومات مفيدة، والتوقع بتغيرات مختلف المؤشرات المتعلقة بالزبائن، الموردين، المنافسين، الشركاء، هي هدف المسيرين. من جانب آخر تعاظم القدرات التقنية لتكنولوجيا المعلومات (الأجهزة ،البرامج والتطبيقات، الشبكات) ساعد على ظهور أنماط أخرى من نظام معالجة البيانات تستجيب لمتطلبات التسيير الحديث منها[42]:

- **نظام المعالجة التحليلية الفورية**(OLAP): ظهر هذا النظام ليلبي حاجات المسيرين في تحليل البيانات وإنتاج معلومات مفيدة ذات قيمة للمؤسسة تغطي أبعاد الظاهرة محل الدراسة، ويتميز هذا النوع بقدرته الكبيرة على التسجيل والتحليل والإسترجاع للبيانات في الوقت الحقيقي وعرضها في صورة تقارير معلومات متكاملة وشاملة تفيد المستخدم النهائي.

كما يقوم بتنفيذ التحليل الإحصائي ويستخدم في ذلك نظام مستودع البيانات أو نظام قواعد البيانات أو نظام التنقيب عن البيانات في المؤسسة، لبناء مختلف التحاليل والنماذج المدعمة بأشكال ورسومات بيانية وجداول، مما يساعد على اكتشاف المؤشرات والعلاقات التي تربط بين مختلف عناصر الظاهرة محل الدراسة، وقد تطورت هذه النظم بتطور تكنولوجيا المعلومات وظهرت بأنماط أخرى جد متطورة تخدم مختلف المستويات التنظيمية وتستخدم تقنيات الذكاء الصناعي ويمكن تلخيص تطور ها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(11): تطور نظام معالجة المعاملات

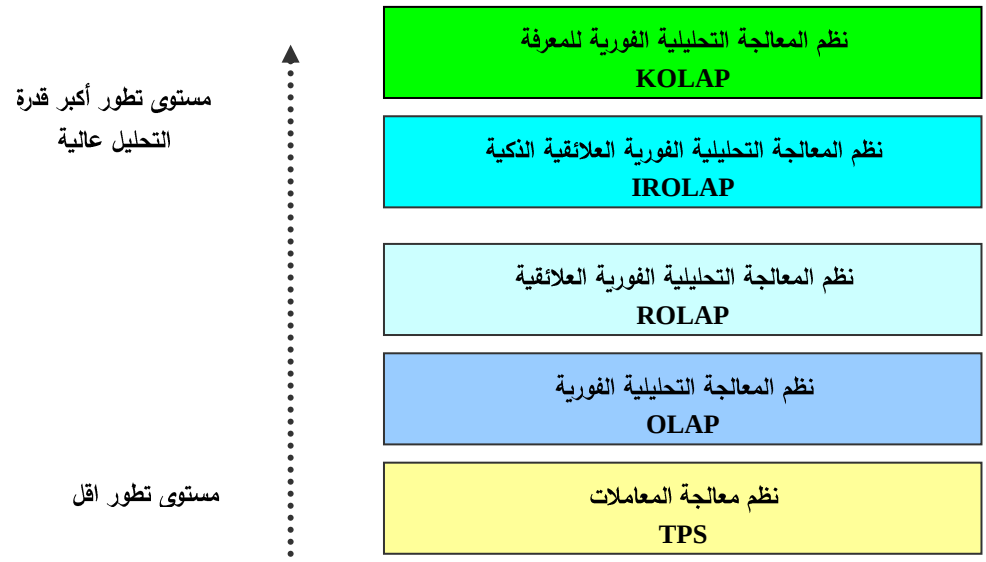

المصدر: سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية، بتصريف، ص56

إن التطور في نظام معالجة المعاملات جعله يعتمد على مجموعة من الأنظمة، بحسب مستوى التكنولوجيا المساندة لذلك ومن بين ما يعتمد علية:

– **نظم مستودع البيانات**(Data Warehouses Systems): هي نظم تضم تشكيلة متنوعة من البرمجيات والتطبيقات المتعددة التخصصات، تتولى عملية تحقيق الانسجام والتكامل بين البيانات الموجودة في قواعد المؤسسة، المجمعة من مصادر داخلية وخارجية والممثلة لخلاصة نشاطات أعمالها، خلال فترة زمنية طويلة بهدف تقديم المساندة للمستعمل النهائي، مما يعني أنها تعالج كميات كبيرة جدا من المعطيات المصنفة والمبوبة وفقا لمقتضيات الحاجة إليها.

– **نظم التنقيب عن البيانات**(Data Mining Systems): تعرف بأنها نظم البحث عن المعرفة ويمكن تعريفها كما يلي: " التنقيب عن البيانات هي عملية تستخدم فيها التقنيات الإحصائية والرياضية والذكاء الصناعي لتحديد واستخلاص معلومات مفيدة ومعرفة جديدة من قواعد أو مستودعات البيانات "[43]، بهذا المعنى نجد أنها نظم جد متطورة تهدف إلى البحث وسط حجم كبير للبيانات لاكتشاف العلاقات المخفية غير النمطية بين المعطيات، التي تضيف قيمة ومعرفة جديدة للمؤسسة باستخدام القدرات العالية للتكنولوجيا ومن بين الوظائف التي تقوم بها نجد:[44]

– **التصنيف:** تحديد الخصائص المشتركة للبيانات وتقسيمها إلى فئات باستخدام شجرة القرار وتقنيات الشبكات العصبية.

– **التـرابط:** تحديد نوعية الترابط بين البيانات، ودرجة التأثير على العناصر الأخرى باستخدام التطبيقات الإحصائية بشكل واسع.

– **الأنماط المتتابعة:** البحث عن العلاقات التي تحدث خلال فترات زمنية متعاقبة لتحديد نوعية العلاقات التي تميز الظاهرة وكذا حجم التأثير.

– **التوقع:** بناء القيم المستقبلية للأنماط المكتشفة من البيانات وتستخدم السلاسل الزمنية في ذلك.

ثانيا:– نظام المعلومات الإدارية(MIS) Management Information System:

يمثل نظام المعلومات الإدارية أو كما يسمى نظام معلومات التسيير حزمة متكاملة من الأنظمة الفرعية والبرمجيات والتطبيقات، التي تساهم بشكل مباشر في تزويد مسيري المستوى الأوسط من الإدارة بالمعلومات اللازمة لتأدية وظائف التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة، لمختلف أنشطة المؤسسة المبرمجة، إذ يمكن القول أن هذا النوع من النظم يتوجه أكثر نحو الداخل (المحيط الداخلي للمؤسسة)، وهو مصمم ليحتوي أنظمة فرعية وظيفية لتزويد المسيرين بالتقارير عن النشاطات الروتينية للمستوى التشغيلي بهدف المراقبة والمراجعة، أو تسريع الانجاز أو توجيه الموارد ...الخ في مختلف الوظائف(الإنتاج ، التسويق ، المالية والمحاسبة ، الموارد البشرية، البحث والتطوير..الخ)، مما يعني أن معظم أنشطة نظام المعلومات الإدارية (MIS) تتعلق بالجوانب التاريخية للمهام المنجزة داخل المؤسسة.

كما يعرف على انه" نظام يعتمد على الحاسوب ويجعل المعلومات متاحة للمستخدمين الذين لهم احتياجات متشابهة، وتصف معلومات المنشأة أو احد أنظمتها الرئيسية بالنسبة إلى ما حدث في الماضي، وما يحدث في الحاضر ،وما يمكن أن يحدث في المستقبل وتتيح المعلومات في صورة تقارير دورية وخاصة لمستخدميها في اتخاذ القرارات"[45] . لكن هذا لا يعني غياب دوره في دعم المستوى الأعلى للإدارة، من خلال التقارير المركزة عن الأنشطة الفاعلة والداعمة للمؤسسة التي تساهم في رسم استراتيجيات المؤسسة، ومن بين خصائصه:

– يعتمد على قدر قليل من التحليل.

– يوفر المعلومات التاريخية والحاضرة عن نشاطات المؤسسة ويعتمد على البيانات الداخلية المتاحة.

– يقدم المعلومات الكاملة لعمليات التسيير (تخطيط، تنظيم، توجيه، رقابة) ويساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالهيكل ومستويات الرقابة الإدارية.

– يخدم مختلف المستويات الإدارية، ويدعم مختلف المجالات الوظيفية، ويساهم في توضيح قنوات الاتصال بين الوحدات التنظيمية والوظيفية في المؤسسة.

- البث التلقائي للمعلومات وتزويد المستفيدين بالتقارير المطلوبة بصور مختلفة.
- يساهم في صنع القرارات من خلال المعلومات الحديثة.
- تتطلب عملية تحليله وتصميمه آجال طويلة.

ثالثا: نظام دعم القرارات(DSS) Décision Support Systems :

بالمفهوم الواسع نظام دعم القرارات DSS يعني " أي برنامج يمكن أن يساعد المسير على اتخاذ القرار"[46]، هذا المفهوم يضع كل الأنظمة و البرامج التي يمكن أن تقدم الدعم للمسير في اتخاذ القرارات ضمن نظام دعم القرارات، لكن الواقع أنه وجد لدعم القرارات شبه المهيكلة وغير المهيكلة، ويعرف على أنه "نظام تخاطبي، مرن يقوم على استخدام الحاسب الآلي وتزود المسريين بأدوات معلوماتية تساعدهم على تصور الحلول للمشكلات الشبه المبرمجة وغير المبرمجة بغرض تحسين عملية اتخاذ القرارات"[47]، بهذا المعنى نجده نظام مساعد للمسير وليس بديل له، حيث تتنوع مجالات استخداماته باختلاف الأنشطة والأعمال التي تتطلب الدعم بالنسبة لمتخذي القرارات.

ويرتكز على المكونات المادية والبرامج اللازمة لتكوين البنية التنظيمية والتقنية الداعمة للمسيرين في مختلف المستويات، خاصة المستوى التكتيكي والاستراتيجي من خلال توفير البيانات، والإحصاءات، والمؤشرات الضرورية التي تمهد الطريق لصياغة قرارات أكثر فاعلية واقل مخاطرة، حيث ينظر إلى نظام دعم القرارات من زاوية تقليص المخاطر وزيادة الفاعلية التي تعد من مؤشرات قبول النظام في حد ذاته.

وكما يشير معظم الباحثين[48] فإن نظام مساندة/دعم القرارات(DSS) يتكون من قاعدة البيانات ونظام إدارتها، قاعدة النماذج ونظام إدارتها، النظام الفرعي لإدارة الحوار بين النظام والمستفيد، وكذا الأفراد من خبراء وفنيين القائمين على تسيير النظام، ويمكن تمثيلها بالشكل الموالي.

الشكل رقم (12): مكونات نظام دعم القراراتDSS

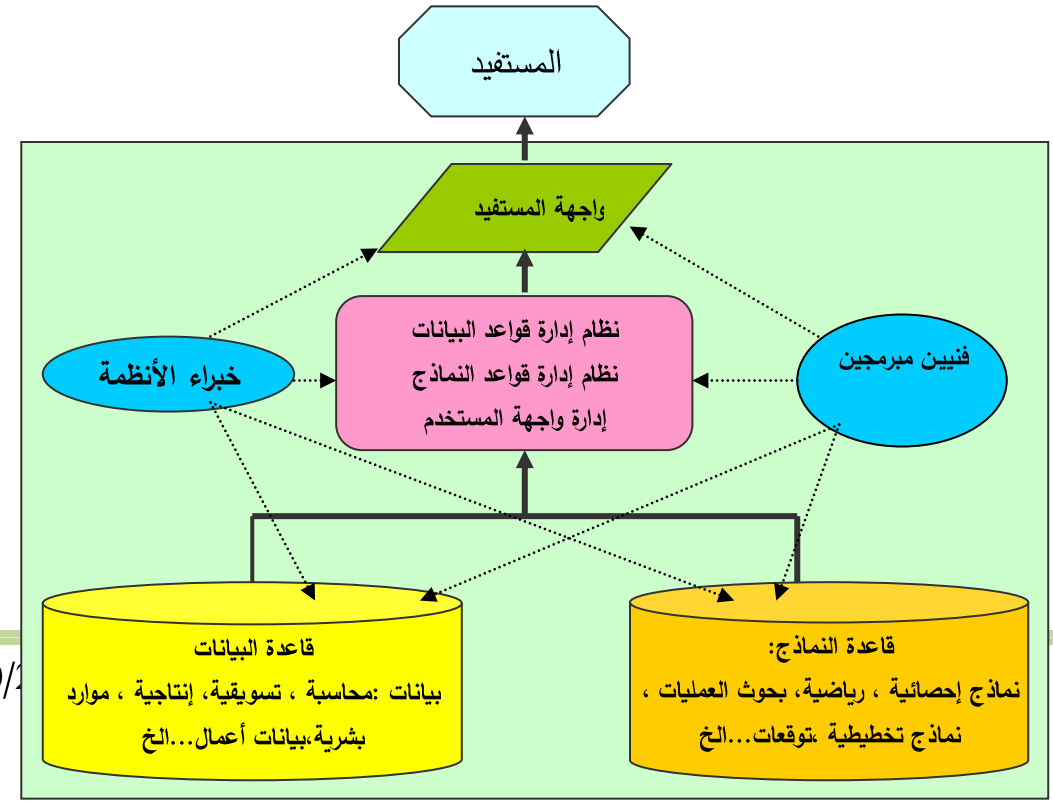

المصدر: سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم النظم مرجع سابق ، ص42

يعبر الشكل السابق عن تمثيل توضيحي لنظام دعم القرارات، حيث يركز ببساطة على توفير الدعم المناسب لتحسين جودة القرارات التي تتوقف على عدة عوامل منها، مدى ملائمة المعلومات المتاحة ومدى كفايتها، عدد البدائل المطروحة , مدى مناسبة النماذج المستخدمة لتحليل المشكلة، زمن الحصول على المعلومات...الخ، عن طريق دمج البيانات و النماذج و البرمجيات في النظام من خلال الواجهة البينية بين المستفيد والنظام

ويتميز نظام عدم القرارات بمجموعة من الخصائص منها:[49]

1. يقوم النظام بدعم القرارات شبة المهيكلة وغير القابلة للهيكلة، التي في الغالب تعالج مشكلات جديدة وغير متكررة الحدوث، و بالتالي لا يوجد بالنسبة لها مسار واضح أو طريقة نمطية يمكن اعتمادها لاتخاذ القرار بشأنها، كما أن جزء كبير منها يكتنفه الغموض نظرا لحالتها المعقدة، ونقص المعلومات حولها.
2. يقدم النظام الدعم لقرارات المسيرين في كافة المستويات دون أن ينوب عنهم.
3. القدرة على دعم الأنماط والنماذج المختلفة لاتخاذ القرارات، حيث يدعم النظام مجموعة متنوعة من عمليات اتخاذ القرارات دون التقيد بمجموعة معينة وسواء تعلق الأمر بالقرارات المستقلة أو القرارات المتوقفة على بعضها البعض أي القرارات المركبة أو السببية التفاعلية.
4. النظام أكثر مرونة وسهولة في الاستخدام، حيث يتماشى مع الأنماط المختلفة لاتخاذ القرارات وفي كل المستويات، و لعل من أهم مظاهر المرونة والقابلية للتطويع تلك المتمثلة في طريقة عرض و تحليل المشكلة التي تتم تحت تحكم المسير أو المستخدم، أما من جانب السهولة فتعني ضرورة أن يكون النظام سهل الاستخدام لأن استخدام النظام اختياري و لن يلجأ إليه المستفيد إذا كان معقدا أو صعب التطبيق(حتمية سهولة الاستخدام)، كما يسهل استخدامه في جميع المستويات التنظيمية وتبعا لاحتياجات كل مستوى، بمعنى أنه يسمح بمراقبة المدخلات والمخرجات بكل حرية.
5. إمكانية الاستخدام الجماعي، حيث نجد أن القرارات غير المهيكلة عموما و بعض أنواع القرارات شبة المهيكلة تحتاج إلى مشاركة أكثر من شخص في اتخاذها يكونوا فيما بينهم فريق عمل يضم أخصائيين في مختلف المجالات والأنشطة والمستويات التنظيمية، لذا نجد ضمن أنواع هذا النظام نظام عدم القرارات الجماعية GDSS.

هذه بعض الخصائص التي تميز نظام عدم القرارات (DSS) عن النظم الأخرى وخاصة نظام المعلومات الإدارية(MIS) الذي يصنفه المختصون في نفس المستوى التنظيمي له و أهم الاختلافات بينهما يمكن حصرها في النقاط التالية:[50]

1)- نظام دعم القرارات يمكن استخدامه في دعم حل المشكلات غير المتكررة وغير المتوقعة أما نظام المعلومات الإدارية(MIS) فإنه يتعامل مع مشكلات روتينية مهيكلة، حيث يقدم المعلومات في شكل تقارير تشخيصية أو تقارير استثنائية تكفى لدعم القرارات المهيكلة لكنها تكون ذات قيمة و فائدة محدودة بالنسبة للقرارات الشبه وغير المهيكلة لكونها تاريخية بالدرجة الأولى.

2)- إن بمقدور نظام دعم القرارات(DSS) أن يقدم تمثيلا واقعيا وصادقا لحقيقة المشكلة، إذ يمكنه بواسطة النماذج التي يحتوى عليها بناء نموذج مصغر(Prototype) لتمثيل المشكلة يمكن الوثوق به من خلال تجربته، حيث أن متخذي القرارات يثقون بهذه النماذج و يقبلون بصحة النتائج التي تترتب عنها، أما نظام المعلومات الإدارية(MIS) فان الطريقة التي يتم بها إدراج الكثير من النماذج ليست في مستوى هذه الثقة، فالنماذج توضع في وقت سابق من طرف أخصائيين لا يقومون بمراجعتها الدورية، ومع مرور الوقت تصبح هذه النماذج عاجزة عن مسايرة التطورات والمتغيرات الجديدة مما يجعلها غير قادرة على تحقيق الموائمة المطلوبة.

3)- نظام دعم القرارات يوفر الدعم خلال المدى الزمني القصير، فهو يسمح بتصميم واستخدام النماذج المستحدثة في أيام قليلة، خاصة في المشكلات التي تتطلب قرارات عاجلة، أما في نظام المعلومات الإدارية فإن هذه الإمكانية غير متاحة، لأن الوقت المستغرق في إعداد البرامج اللازمة لتصميم نماذج جديدة وتجربتها والحصول على نتائج مقبولة، يكون أطول بكثير من المدى الزمني المناسب لاتخاذ القرار.

4)- إن نظام دعم القرارات أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع المتغيرات الجديدة في ما يتعلق بتشكيل النماذج وطريقة التعامل مع المستفيد، بينما نجد نظام المعلومات الإدارية (MIS) يتميز بالثبات والاستقرار النسبي، وعدم المرونة والتكيف مع التغيرات والمواقف أوفي مستوى خبرة وتعلم متخذ القرار بصفة عامة.

رابعا:- نظام المعلومات التنفيذية(EIS) Exécutive Information Systems:

يسمى نظام المعلومات التنفيذية (EIS) أو نظام معلومات دعم الإدارة العليا(ESS) في الوقت الحالي نظام المعلومات الإستراتيجية (SIS)، وهو نظام يخدم المستويات العليا في إدارة المؤسسة، من حيث قدرته على توفير المعلومات الدقيقة والمركزة، المختصرة والمفيدة للمسيرين في اتخاذ القرارات غير المهيكلة بصفة عامة، كما يزودهم برؤية شاملة للمؤسسة من عدة أبعاد مختلفة تمكنهم من مراقبة أداء المؤسسة ونشاطاتها المختلفة، وتعقب نشاطات المنافسين وتوقع المتغيرات الخارجية للمحيط بصفة عامة، ويساهم في تحديد الموقع التنافسي للمؤسسة داخل قطاع النشاط، لذا فهو مصمم للتعامل أكثر مع المتغيرات الخارجية وفي الجانب الداخلي يعتمد على مخرجات النظم الأخرى (MIS,DSS,TPS)، ومن بين مصادره المعلوماتية نجد المصادر غير الرسمية